

Distr.: General
12 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البندهان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

متابعة الالتزامات المنصوص عليها في إعلان نيويورك واستعراضها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرتين ٨٨ و ٩٠ من قرار الجمعية العامة ١/٧١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، المعنون "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين". وهو يتضمن معلومات عن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان. ويستجيب لطلب تقديم تقرير عن سبل تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية التشغيلية والاتساق على نطاق المنظومة، وطرق تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، بهدف تنفيذ الالتزامات المبينة في الإعلان على الوجه الأكمل. وهو ذو طابع مؤقت بالضرورة، لصدوره في منتصف العمليات على النحو الصادر به تكليف بموجب القرار ١/٧١ وقبل أن تتوافر المدخلات في المسودة الأولى للاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية المطلوبة من الأمين العام.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- ١ - في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اجتمع رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون في الجمعية العامة لتناول مسألة حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين (مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اللاجئين والمهاجرين) واعتمدوا إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. ويتضمن الإعلان ثلاث مجموعات من الالتزامات: بشأن اللاجئين، وبشأن المهاجرين، وبشأن اللاجئين والمهاجرين على السواء. وهو يتضمن أيضاً في المرفق الأول إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، ويتضمن في المرفق الثاني فرعاً بعنوان "في سبيل وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية"^(١).
- ٢ - ويؤكد الإعلان من جديد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين بوصفها أساس النظام الدولي لحماية اللاجئين. وهو يقر بأن حماية من يُجبرون على الفرار، ودعم البلدان التي تستقبلهم، هما مسؤوليتان دوليتان مشتركتان يجب تحمُّلهما على نحو أكثر إنصافاً ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر.
- ٣ - وسلّمت الدول الأعضاء أيضاً، من خلال الإعلان، بالحاجة إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية واتفقت على وضع اتفاق عالمي للتعامل على نحو شامل مع الهجرة وحماية سلامة جميع المهاجرين وحماية كرامتهم وحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهم، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. والتزمت الدول الأعضاء أيضاً بتعزيز الحوكمة العالمية بشأن الهجرة الدولية.
- ٤ - وفي الإعلان، أعربت الدول الأعضاء أيضاً عن إدراكها لضخامة عدد النازحين داخل الحدود الوطنية.
- ٥ - ويتناول الفرعان الثاني والثالث من هذا التقرير أجزاء الإعلان المتعلقة باللاجئين وبالمهاجرين على التوالي. أما الفرع الرابع فهو يتناول سُبُل تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

ثانياً - في سبيل وضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين

- ٦ - يُرسي الإعلان الأساس للمجتمع الدولي لتوحيد وتعزيز النظام الدولي بشأن اللاجئين من خلال تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ومن خلال وضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين. ويدعو الإعلان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى بدء وتطوير تطبيق الإطار وإلى العمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية، على تطوير هذا الاتفاق العالمي. ويجب إدراج الاتفاق العالمي في التقرير السنوي الذي ستقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ لكي تنظر فيه الجمعية العامة بالاقتران مع قرارها السنوي بشأن أعمال المفوضية^(٢).
- ٧ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت تسع دول قد التزمت بتطبيق إعلان التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، هي: إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، والصومال، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك، وهندوراس. وتتضمن هذه الالتزامات عمليات خاصة بحالات الطوارئ وعمليات طويلة الأمد فضلاً عن استجابات إقليمية.

(١) يُشار أحياناً في هذا التقرير إلى الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية باسم الاتفاق العالمي للهجرة.

(٢) انظر المرفق الأول، الفقرتين ١٨ و ١٩.

ألف - تحقيق "الكفاءة، والفعالية التشغيلية، والاتساق على نطاق المنظومة" في أنشطة الاستجابة للاجئين

١ - تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين

٨ - إن إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين يوفر للمجتمع الدولي نموذجاً لتعزيز "الكفاءة، والفعالية التشغيلية، والاتساق على نطاق المنظومة" في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان بشأن اللاجئين. ويعمل النموذج بثلاث طرائق. فهو، أولاً، يتضمن العناصر الأساسية للتعامل الفعال مع حركات النزوح الكبرى للاجئين. وثانياً، يستند إلى الاستفادة من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لكفالة أنجح استجابة، لا سيما الريادة من الحكومات المضيفة. وثالثاً، يشمل كلاً من التدخلات الإنسانية والتدخلات الإنمائية اللازمة لاستدامة الاستجابة.

(أ) العناصر الأساسية

٩ - يعرض إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين استجابة شاملة ترمي إلى كفالة سرعة تدابير الاستقبال والقبول ودعمها دعماً جيداً؛ وتقديم الدعم للاحتياجات المباشرة والمستمرة (مثلاً، الحماية، والصحة، والتعليم)؛ وتقديم المساعدة للمؤسسات الوطنية أو المحلية وللمجتمعات المستقبلة للاجئين؛ والاستثمار في قدرات اللاجئين والمجتمعات المحلية على الصمود (سبل العيش)؛ وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لإيجاد حلول دائمة.

١٠ - وتستند تلك العناصر إلى أفضل الممارسات التي تمثل نتاج أكثر من ٦٥ عاماً من الخبرة في مجال الحماية الدولية للاجئين، والمساعدة الإنسانية، والبحث عن حلول. ومع أن الإطار يُقصد به أن يكون شاملاً، من الممكن تكيفه حسب سياقات محددة، مثلما يحدث في البلدان التي يجري فيها تطبيقه. وعلاوة على ذلك، يُفسح الإعلان المجال لزيادة تحسّنه ويطلب تحديداً إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقيّمه، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، على أساس تجربة تطبيقه، وذلك للاسترشاد به في اتفاق عالمي بشأن اللاجئين.

(ب) الطائفة الواسعة من أصحاب المصلحة

١١ - بدلاً من الاستجابة لنزوح اللاجئين من خلال عدسة إنسانية بحتة كثيراً ما تكون ناقصة التمويل، صُممت عناصر إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين لتوفر استجابة منهجية ومستدامة بدرجة أكبر تعود بالفائدة على كل من اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. ويتحقق النهوض بذلك من خلال مشاركة مجموعة من أصحاب المصلحة أوسع نطاقاً بكثير هي: السلطات الحكومية، والأمم المتحدة وشركاؤها على الصعيد الوطني، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والجهات الفاعلة في مجال الأعمال وفي المجتمع المدني. ويسعى الإطار إلى كفالة استجابة أكثر استدامة بربط الجهود المبذولة في المجال الإنساني والجهود الإنمائية بعضها ببعض في وقت مبكر من أي أزمة وتعزيز تقديم الخدمات الشاملة، بما في ذلك من خلال الاستثمار في النظم الوطنية والمحلية أينما أمكن.

١٢ - وفي جميع البلدان التي يطبق فيها الإطار، توفر الحكومات المضيفة الريادة وتتولى زمام الأمور، وتُشرك صفيقة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات التنفيذية، والسلطات المحلية،

والجهات الفاعلة في مجال التنمية، والأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية. ويتحقق ذلك من خلال أمانات تتولى الحكومات قيادتها، أو من خلال أفرقة توجيهية منشأة لتقييم الاحتياجات ووضع استراتيجيات محددة الأولويات. ويُستفاد أيضاً من آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة من خلال المشاركة النشطة للمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية، وتشجيع زيادة التعاون عبر الولايات المؤسسية.

١٣ - وللمساعدة على دعم التنفيذ القطري، يوجد لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فريق عمل للإطار، يضم كيانات الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، والبنك الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجتمع المدني. أما المنظمة الدولية للهجرة فقد عيّنت، من جانبها، منسقين مخصصين للاتصال مع فريق العمل ولدعم العمليات المتعلقة بالإطار. ويجري بحث تقديم إعارات من وكالات التعاون الإنمائي على الصعيد الثنائي لتنفيذ الإطار في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

١٤ - وإضافة إلى ذلك، يقدم شركاء آخرون للأمم المتحدة خبرتهم لجميع المواقع الميدانية التي يجري فيها تنفيذ الإطار وعلى نطاق العمليات الأخرى المتعلقة باللاجئين. فصندوق الأمم المتحدة للسكان، مثلاً، يقدم الحماية والمساعدة لمن تعرضوا للعنف الجنسي والجنساني. وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نظّمت مناقشات في جنيف ونيويورك مع طائفة من أصحاب المصلحة بشأن كيفية تحسين البعد الجنساني لأنشطة الاستجابة للاجئين، سلّطت الضوء على الممارسات الجيدة. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الحكومات لتوفير سبل حصول أطفال اللاجئين على التعليم ولتوفير الحماية للأطفال غير المصحوبين. وقدمت مساعدة نفسية اجتماعية أيضاً لنحو ٩٥ ٠٠٠ طفل وصلوا إلى أوروبا. ومن خلال فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص^(٣)، الذي ينسقه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعمل كيانات الأمم المتحدة، ومن بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بنشاط في جهود ترمي إلى منع الاتجار باللاجئين والمهاجرين والتصدي له، فردياً وجماعياً على السواء^(٤). وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارات رصد لمراكز الاحتجاز ولنقاط عبور الحدود في مناطق مختلفة من العالم لدراسة حالة اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين ولتوفير إرشاد بشأن كيفية كفالة حقوق الإنسان الواجبة لهم. ويبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم من خلال التدخلات المتعلقة بسبل العيش في حالات الطوارئ واللجوء إلى العدالة في البلدان التي يطبّق فيها الإطار وفي غيرها من البلدان.

(٣) يضم أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص إدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(٤) من المتوقع أن توفر زيادة الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لمسألة الاتجار في حالات النزاع وتقييم الجمعية العامة المقرر لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مزيداً من الدعم السياسي لهذه الجهود.

١٥ - وقد أجرى فريق العمل مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في جنيف ونيويورك وفي البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وأنشئ في آذار/مارس ٢٠١٧ فريق مرجعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر معني بالإطار لكفالة الحوار المنتظم بين المفوضية والمجتمع المدني. وبالتوازي مع ذلك، تشارك شبكات شتى من المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الإطار في الميدان. وتنظم المنظمات غير الحكومية أيضاً مناقشات عالمية بشأن مسائل محددة، من قبيل تلبية احتياجات اللاجئين والأطفال اللاجئين المحددة، سيُسترشد باستنتاجاتها في تطبيق الإطار ووضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وكُرست المشاورات السنوية التي عقدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠١٧ في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه^(٥) لمسألة تنفيذ الإطار ومساهمة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ووقّر ذلك منتدى لإجراء مناقشة شاملة مع طائفة واسعة من الشركاء الذين تُعتبر خبرتهم الفنية وخبرتهم التشغيلية أساسية لنهج الإطار.

١٦ - ويسلم الإعلان بأن اللاجئين أنفسهم وأصواتهم ومشاركاتهم يجب الاسترشاد بها في وضع استجابة شاملة لمسألة اللاجئين ويجب أن تساهم في ذلك. وقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من منظمات غير حكومية وطنية ودولية، مشاورات تجريبية مع اللاجئين في إثيوبيا وأستراليا وألمانيا ولبنان، تلتبس فيها آراءهم بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين التعامل الدولي مع مسألة اللاجئين. وستجري تلك المشاورات أيضاً مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان التي تطبق الإطار، لكي يُسترشد بها في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على نحو أفضل.

١٧ - وفي الإعلان، تلتزم الدول بالعمل على زيادة عدد الأماكن التي يمكن فيها إعادة التوطين لكي توافق الاحتياجات السنوية التي تحددها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال عام ٢٠١٦، عمّد عدد من الدول التي توجد لديها برامج قائمة لإعادة التوطين إلى زيادة عدد الأماكن المعروضة لإعادة التوطين ووضعت بلدان أخرى مخططات جديدة لإعادة التوطين. والآلية المشتركة الناشئة لدعم بلدان إعادة التوطين التي أطلقت في مؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والتي تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة قيادتها على نحو مشترك، توفر منبراً هاماً لتيسير الدعم وبناء القدرات لبلدان إعادة التوطين الجديدة. وتواصل الدول والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص تبادل الممارسات الجيدة بشأن المسارات التكميلية، بما في ذلك من خلال المبادرة العالمية لرعاية اللاجئين، التي تسعى إلى زيادة الرعاية الخاصة للاجئين.

(ج) الاستجابات الإنسانية والإنمائية

١٨ - تمثل الحاجة إلى المشاركة والتنسيق المبكرين بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ركيزة أساسية من ركائز الإعلان، ترمي إلى تعزيز تقديم الخدمات في المناطق المضيفة للاجئين والنهوض بقدرة المجتمعات المضيفة على الصمود وبالاعتماد على الذات لدى اللاجئين. وفي جميع البلدان التي يجري فيها تطبيق الإطار تُدرج نُهج إنسانية وإنمائية.

(٥) سجّل نحو ٥٧٤ مشاركاً من ٩١ بلداً أسماءهم في تلك المشاورات، يمثلون ٣١٣ منظمة: ١٦٩ منظمة غير حكومية وطنية، و ١٢٥ منظمة غير حكومية دولية، و ٣ منظمات حكومية دولية، و ١٦ مؤسسة أخرى. وللإطلاع على مزيد من المعلومات انظر الموقع الشبكي www.unhcr.org/en-us/2017-annual-consultations-with-ngos.html.

١٩ - وفي السنوات الأخيرة، أحرز مزيد من التقدم في تمكين هذا التعاون. فقد أنشأت مجموعة البنك الدولي نافذة فرعية للمؤسسة الدولية للتنمية بقيمة قدرها بليونان من دولارات الولايات المتحدة دعماً للاجئين وللمجتمعات المضيفة. وتوفر النافذة تمويلاً تساهلانياً للبلدان المنخفضة الدخل التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين. ويجري القيام ببعثات مشتركة من البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى البلدان المؤهلة من أجل تحديد الفرص وإعداد تدخلات برنامجية.

٢٠ - ومن الأمور الإيجابية أيضاً إدراج اللاجئين في الخطط الإنمائية الوطنية. فأوغندا، على سبيل المثال، وضعت برنامجاً لتحويل المستوطنات في إطار خططها الإنمائية الوطنية، بحيث تُدمج اللاجئين وتدعم تنمية المناطق المضيفة للاجئين. وأدرجت الصومال في خططها الإنمائية الوطنية نهجاً شاملاً إزاء النزوح، بما يشمل عودة اللاجئين وإيجاد حلول للأشخاص المشردين داخلياً.

٢١ - ومن الجوانب الهامة أن الأطر الإقليمية للتخطيط للاجئين وللقدرة على الصمود التي أنشئت فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية كانت سلائف لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يطبقان الدروس المستفادة في تلك الحالة على إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، مع مواصلة دعم العمل الهام المتعلق بالجمهورية العربية السورية الذي يربط الإجراءات الإنسانية والإنمائية بعضها ببعض في البلدان المتضررة. والعمل الآخر ذو الصلة الذي سيجب في دروس مستفادة فيما يتعلق بالعودة وإعادة الاندماج يتضمن برامج أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف منع النزاع وتحقيق التماسك الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، والنهوض بالحكم الرشيد وتعزيزه، واحترام سيادة القانون.

٢٢ - وتتواصل أيضاً الجهود الرامية إلى تحسين سُبل عيش اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتحسين الاعتماد على الذات لديهم. فعلى سبيل المثال، توفر المبادئ التوجيهية بشأن وصول اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين قسراً إلى سوق العمل، التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية^(٦)، إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومات المضيفة وأصحاب العمل والعمال لبناء أسواق عمل قادرة على استيعاب اللاجئين والأشخاص المشردين. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فرص سُبل العيش للاجئين وللمجتمعات المضيفة، بما في ذلك من خلال برنامجها في تركيا الذي يشجّع الإنتاج في دفيئات في مخيمات اللاجئين. وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أول مرفق للمساعدة التقنية لتوفير سُبل حصول اللاجئين، والأشخاص المشردين قسراً، والمجتمعات المضيفة على الخدمات المالية^(٧).

(٦) انظر التوصية رقم ٢٠٥ بشأن العمالة والعمل الكريم من أجل السلام والقدرة على الصمود (٢٠١٧)، وهي متاحة من الموقع الشبكي www.ilo.org/global/topics/employment-promotion/recovery-and-reconstruction/WCMS_559685/lang-en/index.htm.

(٧) انظر الرابط <http://www.uncdf.org/article/2179/uncdf-and-unhcr-launch-technical-assistance-fund-to-provide-access-to-financial-services-to-refugees-and-forcibly-displaced-populations>.

(د) التطبيقات القطرية والخاصة بحالات معينة لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين

٢٣ - شهدت أوغندا زيادة هائلة في أعداد اللاجئين الواصلين إليها، من جنوب السودان بصفة رئيسية، بحيث تضاعفت الأعداد في أقل من سبعة أشهر وبلغت ١,٢٥ مليون شخص. ويستند إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين إلى خطة حكومة أوغندا لتحويل المستوطنات وإلى استراتيجية الأمم المتحدة والبنك الدولي لتمكين اللاجئين والسكان المضيفين من التعامل مع تدفق اللاجئين في حالات الطوارئ. واستضاف رئيس أوغندا والأمن العام، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مؤتمر قمة للتضامن معني باللاجئين في ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، حشد ٤١٢ مليون دولار لتسريع وتيرة تنفيذ الإطار، وكفالة استدامة الاستثمارات والابتكارات النموذجية والداعمة للاجئين في المناطق المضيفة للاجئين.

٢٤ - وفي إثيوبيا، يجري تكييف إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ليستجيب لنزوح أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بلدان شتى، في أفريقيا في المقام الأول، الذي طال أمده، ولتزايد عدد اللاجئين من جنوب السودان البالغ عددهم نحو ٣٧٨ ٠٠٠ شخص. ويتضمن الإطار تدابير لتحسين استقبال اللاجئين، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لهم للاعتماد على أنفسهم، وتدابير تدعم المجتمعات المضيفة، وتدابير لتعزيز التعايش السلمي. وهو يدعم أيضاً تنفيذ التعهدات التسعة التي قطعها إثيوبيا على نفسها في مؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين^(٨).

٢٥ - وأطلقت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين مشددة على الحلول ومركزة تركيزاً محدداً على مراجعة سياساتها بشأن اللاجئين لتيسير استجابة أكثر استدامة من شأنها أن تتيح، بين أمور أخرى، مزيداً من الفرص للاجئين وتحسين إدراج اللاجئين في النظم الوطنية لتقديم الخدمات. وفي جيبوتي، سيتضمن الإطار تدابير لدعم التغييرات التشريعية الأخيرة التي تنص على زيادة إدماج اللاجئين وزيادة الدعم المقدم للمجتمعات المضيفة لهم. والتعليم من المجالات التي يركز عليها الإطار، حيث تضع الحكومة، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والجهات المانحة، تدابير لإتاحة سبل حصول جميع الأطفال اللاجئين على التعليم.

٢٦ - وفيما يتعلق بالحالات الإقليمية، يجري تطبيق الإطار على حالة اللاجئين الصوماليين. ويستند الإطار المتعلق بحالة اللاجئين الصوماليين إلى إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج اللاجئين في الصومال، الذي اعتمدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الصومال، يتواءم الإطار مع مبادرة الحلول الدائمة التي تقودها الحكومة، وترمي إلى تحسين الظروف لإيجاد حلول مستدامة للأشخاص المشردين داخليا وللاجئين العائدين، وتعزيز قدرة الحكومة على توفير الأمن والخدمات الأساسية. وفي البلدان المجاورة (إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي وكينيا)، يدعم الإطار سياسات تحبذ بدائل للمخيمات؛ وتحسين سبل حصول جميع الأطفال اللاجئين على التعليم؛ وسبل الوصول إلى أسواق العمل؛ وزيادة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ وإدراج اللاجئين في الخطط الإنمائية الوطنية.

٢٧ - وفي الأمريكتين، تستند غواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك وهندوراس إلى بيان عمل سان خوسيه بشأن احتياجات الحماية في المثلث الشمالي بأمريكا الوسطى، وإلى إعلان وخطة عمل البرازيل بشأن إطار

(٨) انظر الموقع الشبكي www.unhcr.org/58526bb24.

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الائتلاف المعني بحق كل طفل في جنسية، الذي يضم وكالات تابعة للأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وزهاء ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، للقيام بعمل جماعي للحيلولة دون انعدام الجنسية في مرحلة الطفولة وللتصدي لتلك المشكلة. وتعتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنظيم حدث رفيع المستوى بشأن انعدام الجنسية في عام ٢٠١٩، يمكن فيه تسليط الضوء على الإنجازات وتقديم تعهدات بتوفير زخم للحملة.

٣٢ - ويسلط الإعلان الضوء على أثر المناخ على تحركات اللاجئين والهجرة. ويتواصل العمل بين الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، وغيرها لكفالة استجابة فعالة ومتسقة لتغير المناخ وللتشرد الناجم عن الكوارث، بما يشمل الاستجابة لاحتياجات من يُجبرون على الفرار عبر الحدود. ويوفر برنامج مبادرة نانس لحماية الأفراد المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ (التي ينفذها المنتدى المعني بالتشرد الناجم عن الكوارث) إرشادات هامة. وتقدم كيانات تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها، دعماً محدداً للحكومات في مجالات من قبيل وضع برامج للحد من مخاطر الكوارث؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والتأهب للكوارث؛ وتعزيز الأطر التشريعية؛ والنقل المخطط له.

٣٣ - ويعمل فريق الخبراء الدولي المعني بإحصاءات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، الذي يضم مشاركين من السلطات الوطنية، والمنظمات الإحصائية الدولية، وخبراء تقنيين آخرين وتقوده الهيئة النرويجية للإحصاءات، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على التصدي للتحديات المتعلقة بالإحصاءات بشأن اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وسيضع الفريق، بناء على تكليف من اللجنة الإحصائية، توصيات دولية بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين، ويسعى الفريق ليوّسّرشد بها في العمل الوطني والدولي المتعلق بالإحصاءات بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء. وسيضع فريق الخبراء أيضاً دليلاً لتجميع الإحصاءات المتعلقة باللاجئين، يتضمن تعليمات تشغيلية بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الدولية وتقديم تقرير تقني يبين سبيلاً للمضي قدماً بعمل مماثل بشأن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخلياً.

باء - الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

٣٤ - سيتألف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من جزأين:

- (أ) إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الذي تكمله فقرات دياجعة وفقرات ختامية؛
- (ب) برنامج عمل للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة لدعم الإطار وكفالة تنفيذه التام، وكفالة تقاسم المسؤولية عن تنفيذه تقاسماً منصفاً.

٣٥ - وحددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ورقة بعنوان "في سبيل وضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين: خريطة طريق" (١١) الخطوات التي يجب اتخاذها في سبيل وضع اتفاق عالمي. وتتضمن تلك الخطوات ما يلي:

(أ) تطبيق الإطار على بلدان وحالات محددة، بما في ذلك باستخلاص الدروس من حالات اللاجئين القائمة أو السابقة؛

(ب) إجراء مناقشات مواضيعية سيُسترشد بها في وضع برنامج العمل؛

(ج) إجراء تقييم للتقدم المحرز وللدروس المستفادة، تُحدّد فيه الممارسات الجيدة في الاستجابة لحالات اللاجئين؛ والإجراءات اللازمة لتحقيق نوع الاستجابة المتوخاة في الإعلان؛ والمجالات المتاحة للتطوير في المستقبل.

٣٦ - وعلى النحو المبين أعلاه، يمضي قُدماً تطبيق الإطار. وإضافة إلى ذلك، ستضم سلسلة من المناقشات المواضيعية المقرر عقدها خلال عام ٢٠١٧ جميع جوانب الإطار الأربعة وستُعقد جلسات محددة بشأن تقاسم الأعباء والمسؤوليات في الماضي والحاضر وبشأن المسائل الشاملة.

٣٧ - ومع أن تطبيق الإطار جارٍ، ستدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للمشاركة في تقييم التقدم المحرز.

٣٨ - واستناداً إلى التقييم والمناقشات المواضيعية، ستُعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشروع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بحلول شباط/فبراير ٢٠١٨. وستُطلع عليه جميع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل إجراء مشاورات رسمية بشأنه في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٨.

٣٩ - وسيُدرج المفوض السامي لشؤون اللاجئين الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ لكي يتسنى للجمعية العامة أن تنظر فيه أثناء دورتها الثالثة والسبعين بالاقتراح مع قرارها السنوي بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ثالثاً - في سبيل اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية

ألف - معلومات مستكملة عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالهجرة

٤٠ - في أعقاب اعتماد الإعلان اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٨٠/٧١ في نيسان/أبريل ٢٠١٧ المتعلق بطرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، الذي يبيّن عملية الاتفاق العالمي للهجرة. وعُيّنت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية في آذار/مارس ٢٠١٧، وأنشئ مكتبها بعد ذلك بفترة وجيزة. وهي تعمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة وتنسق مداخلتها في الاتفاق العالمي للهجرة، بما يشمل العمل على إعداد تقارير موجزة والمتحدثين لكل دورة من الدورات المواضيعية. وهي تساهم أيضاً في تقارير الأمين العام. وعُيّن الميسران المشاركان للعملية، وهما الممثلان الدائم لـ سويسرا والمكسيك، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي

(١١) متاحة من الموقع الشبكي www.unhcr.org/58e625aa7.pdf.

نيسان/أبريل ٢٠١٧ أيضاً، عُيِّنَت الممثلة الخاصة أمينة عامة للمؤتمر الحكومي الدولي المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

٤١ - وبحلول نهاية الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، سيكون خمس من المشاورات المواضيعية الست المطلوبة في الطرائق قد اكتملت، وكذلك إحدى المشاورات الإقليمية. وتمضي قُدماً ترتيبات الاجتماع التحضيري في مكسيكو، المقرر عقده في الفترة ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وسيصدر تقرير الأمين العام، المطلوب في القرار ٢٨٠/٧١، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بوصفه من المدخلات في المسودة الأولى للاتفاق العالمي. والميسران المشاركان مسؤولان عن إعداد المسودة الأولى، وفقاً للقرار ٢٨٠/٧١.

٤٢ - وقد اضطلعت كيانات الأمم المتحدة بطائفة من الأنشطة التي تستند، جزئياً، إلى العمليات القائمة سلفاً وترمي إلى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان. وترد فيما يلي قائمة غير حصرية بالأنشطة، مجمعة تحت أربعة عناوين رئيسية هي: الحماية والمساعدة؛ وبناء القدرات؛ وتحسين جمع البيانات والأدلة؛ ووضع السياسات.

حماية المهاجرين ومساعدتهم

٤٣ - قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الرعاية لنحو ٣٣ ٠٠٠ من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في عام ٢٠١٦ وساعدت على إعادة جمع شمل زهاء ٢٢ ٠٠٠ طفل مع أسرهم. وعملت في أكثر من ٦٠ بلداً مع اللاجئين والمهاجرين من أجل حصول الأطفال على التعليم وتيسير عمليات تسجيل المواليد. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة قرابة ٤٠ ٠٠٠ من العائدين بتقديم الدعم المالي لهم ووَقَّرت خدمات الرعاية الصحية في ٦٩ بلداً. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والرعاية الخاصة بحالات الطوارئ للمهاجرين في بلدان العبور الذين كانوا قد تعرضوا للعنف الجنسي. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المجتمعات المعرضة لخطر الهجرة القسرية، حيث قدمت بذوراً تتحمل الجفاف وأصولاً من الماشية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية.

٤٤ - وساعد البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يحمل اسم "عمل الأمم المتحدة للتعاون لمكافحة الاتجار بالأشخاص" ويركز على منطقة ميكونغ الكبرى وغيرها، الفئات المعرضة للخطر بإتاحة فرص لها لكسب العيش من خلال شركائه من المنظمات غير الحكومية وقدم الدعم للحكومات في تعاونها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة. وساهمت مكاتب المنظمة الدولية للهجرة في بناء قدرات الدول وغيرها من أصحاب المصلحة على الحيلولة دون الاتجار بالبشر واستغلالهم وإساءة معاملتهم وعلى التصدي لتلك الأعمال. ورصدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حقوق الإنسان للمهاجرين في مراكز الاحتجاز وعلى الحدود وفي مواقع أخرى بشمال وغرب أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا - المحيط الهادئ، وأوروبا.

٤٥ - واتخذت الأمم المتحدة خطوات لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب من خلال أنشطة لإذكاء الوعي، بما في ذلك من خلال حملة "معاً" وعن طريق شُح حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

بناء قدرة الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة

٤٦ - إن بناء قدرة الحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال الهجرة أمر محوري لما تقوم به كيانات كثيرة من كيانات الأمم المتحدة من أنشطة بشأن الهجرة.

٤٧ - وطيلة عام ٢٠١٦، دعمت المنظمة الدولية للهجرة ٥٠ حكومة في تصميم سياسات بشأن إدماج المهاجرين، أو في استعراضها أو تنفيذها. وساعدت ٤٧ بلداً في صياغة استراتيجيات وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة. ويقدم البرنامج المشترك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة بشأن إدراج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الدعم للحكومات إكوادور، وبنغلاديش، وتونس، وجامايكا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وقيرغيزستان، والمغرب لإدراج الهجرة في التخطيط الإنمائي الوطني.

٤٨ - وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم للحكومات في أوروبا والشرق الأوسط لتحسين إدارة هجرة اليد العاملة، وتضع اللمسات الأخيرة في دليل بشأن تيسير الانتقال إلى مزاولة عمل كريم. وهذا الدليل موجه إلى دوائر التوظيف الحكومية، ووكالات التوظيف الخاصة، وغيرها من السلطات التي تتعامل مع طلبات تقديم خدمات دعم للعمال المهاجرين.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٦، درّبت المنظمة الدولية للهجرة ٣٣ ٠٠٠ من المسؤولين الحكوميين، وموظفي المنظمات غير الحكومية، وغيرهم في ١٠٠ بلد على التصدي للاتجار بالأشخاص وما يرتبط به من أشكال الاستغلال وإساءة المعاملة. وخلال الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التدريب للعاملين في مجال العدالة الجنائية وللمسؤولين الحكوميين في أكثر من ٥٠ بلداً. وأطلق البوابة العامة بشأن تهريب المهاجرين، التي تيسر نشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٦، درّبت المنظمة الدولية للهجرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في ٤١ بلداً بشأن حقوق المهاجرين في ظل التشريعات الوطنية وقدمت دورات توجيهية قبل المغادرة أو بعد الوصول لأكثر من ٧١ ٠٠٠ مهاجر يحملون ٩٢ جنسية في ٧٠ بلداً. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة العمل مع السلطات الوطنية في أفغانستان، وألمانيا، وكينيا، واليونان لتحسين نُظم حماية الطفل من أجل الأطفال المهاجرين.

٥١ - وتوفر منظمة الصحة العالمية أدوات للإرشاد والتدريب والدعم لتمكين النظم الصحية وموظفي الصحة العامة وخدماتها ومخططيها من فهم وتنفيذ تدخلات مناسبة في مجال الصحة العامة تراعي المهاجرين. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة الصحة العالمية على توسيع نطاق تبادل المعلومات عبر الحدود لكفالة استمرارية الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وتكييف التدخلات حسب السياق المحلي والقدرة والموارد المحلية.

٥٢ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تدريباً مهنياً للمهاجرين في ١١ بلداً، مع إنشاء قرابة ١٨ ٠٠٠ وظيفة مباشرة و ٢٧ ٠٠٠ وظيفة غير مباشرة، ووضعت نماذج لإدماج المهاجرين بالاشتراك مع السلطات المحلية في إيطاليا وتركيا ولبنان والمغرب.

تعزير جمع البيانات والأدلة

٥٣ - في عام ٢٠١٦، ركّز ٨٦ مكتباً للمنظمة الدولية للهجرة على تعزيز قدرات أصحاب المصلحة على جمع البيانات وتحليلها. وحسّنت المنظمة، في ٤٨ بلداً، ما هو قائم من مصادر وبني تحتية للبيانات، وبدأت في تنفيذ مصفوفتها لتتبع التشرّد في ٤٤ بلداً. وأعدت أيضاً دليلاً تدريبياً بشأن بيانات الهجرة. ويدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إدراج الهجرة في عمله بشأن إحصاءات السكان والمساكن. وسينشر الفريق العالمي المعني بالهجرة، وهو فريق تابع للأمم المتحدة مشترك بين الوكالات يرمي إلى تشجيع اعتماد نهج إزاء الهجرة الدولية تكون أكثر اتساقاً وشمولاً وأفضل تنسيقاً، كتيباً لتحسين إعداد بيانات الهجرة واستخدامها لأغراض التنمية.

٥٤ - والتشرد الناتج عن تغير المناخ والكوارث أبرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره الصادر في عام ٢٠١٦ بشأن القضايا البيئية المستجدة^(١٢)، كما أنه مسألة شاملة في تقريره العالمي عن توقعات البيئة العالمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٣). ويُعد البنك الدولي تقريراً عن تغير المناخ، والتنقل البشري، وضمان القدرة على الصمود. ونشرت المنظمة الدولية للهجرة بحثاً جديداً في عام ٢٠١٦ بشأن التشرّد الناجم عن تغير المناخ والكوارث في ١٢ بلداً في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي، سلّط الضوء على استخدام الهجرة بالفعل كاستراتيجية للتكيف وتصور وجود أثر إيجابي لها. وسيركز تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٨ على العوامل الدافعة للهجرة، وسيكون موضوع اليوم العالمي للأغذية في عام ٢٠١٧ هو ”تغيير مستقبل الهجرة. الاستثمار في الأمن الغذائي والتنمية الريفية“.

٥٥ - ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقتي عمل ترميان إلى بناء القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات المتصلة بالهجرة واستخدامها لأغراض التنمية، ورصد غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة^(١٤)، وعُقد اجتماع لخبراء من ١٥ بلداً في مقر الأمم المتحدة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٧ لمناقشة استراتيجيات التغلب على الثغرات في بيانات الهجرة من خلال اتباع منهجيات ابتكارية، من أجل تحسين قياس الهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٥٦ - وتستنبط اللجنة الاقتصادية لأوروبا طرائق لقياس تدفقات الهجرة ورصدها، ووضع تعاريف مشتركة، واستكشاف استخدام مصادر البيانات الإدارية والبيانات غير التقليدية لأغراض إحصاءات الهجرة. وأعدت شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، التي يستضيفها البنك الدولي، طائفة من المواد، بما في ذلك بشأن مؤشرات حقوق المهاجرين ولوحة متابعة بشأن اتساق السياقات والمؤسسات فيما يتعلق بالهجرة. وهي تعمل أيضاً مع منظمة العمل الدولية على وضع منهجية لقياس تكاليف

(١٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ”المسائل المستجدة المثيرة للقلق بيئياً“، وهو متاح من الموقع الشبكي www.unep.org/frontiers/content/unep-frontiers.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ”توقعات البيئة العالمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية“ (٢٠١٤)، وهو متاح من الموقع الشبكي www.unep.org/media/docs/region/59/GEO_SIDS_final.pdf.

(١٤) انظر الموقع الشبكي www.un.org/en/development/desa/population/migration/events/other/workshop/2016/index.shtml والـ رابط <https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/bangkok-international-migration-data/>.

التوظيف وتكاليف التحويلات المالية، لإتاحة تدبُّع التقدم المحرز مقابل المؤشر ١٠-٧-١ لهدف التنمية المستدامة ١٠ والمؤشر ١٠-ج-١ للهدف ١٠، على التوالي.

وضع السياسات

٥٧ - ساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية العديد من أقل البلدان نمواً على استكشاف إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس المعاملة التفضيلية للتصدي لطائفة من العقبات التي تحول دون تنقل قطاع الخدمات: إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي؛ ونُظم تقييم المؤهلات والخبرة؛ وإمكانية الحصول على معلومات عن الهجرة؛ وترتيبات التأشيرة وتصاريح الدخول؛ ونُظم إصدار التراخيص والشهادات لمقدمي الخدمات.

٥٨ - وتساعد اللجان الاقتصادية الإقليمية على تشجيع إجراء مناقشات بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتساعد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدول على تنفيذ توافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والتنمية، ووضع تشريعات وسياسات عامة للتصدي لعدم تمتع المهاجرين بالحماية. ويحدد برنامج الهجرة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الممارسات ذات الصلة لمساعدة دولها الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة وإطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة وقياسها. كما أن البرنامج المشترك المتعلق بهجرة اليد العاملة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، يتصدى لتحديات هجرة اليد العاملة وتنقلها من خلال تنفيذ نُظم متسقة للتنقل الحر وسياسات وطنية متناغمة بشأن هجرة اليد العاملة.

٥٩ - والمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التشغيلية الصادرة عن منظمة العمل الدولية من أجل التوظيف العادل تساعد الدول الأعضاء، وجهات توظيف اليد العاملة، وأصحاب العمل، والعمال، ومنظمات أصحاب العمل في وضع سياسات وممارسات عادلة وفعالة لتوظيف اليد العاملة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمد مؤتمر العمل الدولي قراراً واستنتاجات بشأن الحوكمة العادلة والفعالة لهجرة اليد العاملة.

٦٠ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، اعتمدت جمعية الصحة العالمية قراراً بشأن تعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين وذلك للمساعدة على الاسترشاد به في كلا الاتفاقين العالميين^(١٥).

٦١ - ودعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تركيزاً على الهجرة من قِبَل مجلس حقوق الإنسان من خلال حوار تفاعلي معزز بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين في سياق حركات النزوح الكبرى أجري في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧^(١٦)، وحلقة نقاش بشأن الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان خلال دورته الخامسة والثلاثين؛ ومن قِبَل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/C.12/2017/1)؛ واللجنة المعنية بالعمال المهاجرين ولجنة حقوق الطفل^(١٧)؛

(١٥) متاح من خلال الرابط http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA70/A70_R15-en.pdf.

(١٦) انظر الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/Pages/HRMigrantsofLargeMovements.aspx.

(١٧) انظر مشروع التعليق العام المشترك رقم ٣ للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتعليق العام رقم ٢١ للجنة حقوق الطفل بشأن حقوق الإنسان للأطفال في سياق الهجرة الدولية، المتاحين من الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/CMWCRCContextofInternationalMigration.aspx.

ولجنة مناهضة التعذيب^(١٨). وستقدّم المبادئ والمبادئ التوجيهية للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين المعرضين للخطر إلى الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان^(١٩). ونشرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) توصيات خبراء لمعالجة حقوق الإنسان للمرأة في الاتفاق العالمي للهجرة وأنشأت فريق خبراء عاملاً يمثل أصحاب مصلحة متعددين معنياً بمعالجة حقوق الإنسان للمرأة في الاتفاق العالمي^(٢٠).

٦٢ - وعقدت جامعة الأمم المتحدة سلسلة من حلقات النقاش في مقر الأمم المتحدة لمساعدة الحكومات على المشاركة في أحدث البحوث الأكاديمية بشأن سياسة الهجرة. وستصدر تقريراً عن التصدي لكرهية الأجانب وتصوير المهاجرين في وسائل الإعلام في أوائل عام ٢٠١٨. ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اجتماع خبراء لمناقشة الاستراتيجيات والشراكات اللازمة للتصدي للسرود المناهضة للمهاجرين بهدف المساهمة في حملة الأمين العام لمكافحة كراهية الأجانب. وأطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وشركاء من المجتمع المدني منشوراً بعنوان ”مدن ترحّب باللاجئين والمهاجرين: تعزيز الحوكمة الحضرية الفعالة في عصر الهجرة“^(٢١)، يوفر تحليلات واتجاهات وتُهجاً فيما يتعلق بالهجرة في أوروبا. وتجرب المنظمة وشركاؤها دليلاً تشغيلياً من أجل إدارات المدن.

٦٣ - وعملت المنظمة الدولية للهجرة مع أكثر من ٢٠ حكومة على تطوير سياستها المتعلقة بالهجرة وتعزيز نهج الحكومة بأكملها استرشاداً بإطار حوكمة الهجرة.

باء - الكفاءة، والفعالية التشغيلية، والاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ الالتزامات بالهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية

٦٤ - لقد دعت الدول الأعضاء إلى زيادة الكفاءة والفعالية والاتساق فيما يحيط بالهجرة. وفي القرار ٤/٦٨، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي أهابت فيه بالأمم المتحدة وبغيرها من الجهات تعزيز تعاونها لمعالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية على وجه أفضل وأكمل من أجل اتباع نهج متسق شامل منسق.

٦٥ - وقد شجّع على ذلك مرة أخرى من خلال قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٧١ بشأن الهجرة الدولية والتنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو القرار الذي دعت فيه الجمعية أيضاً الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية إلى تعزيز تعاونها وتفاعلها من أجل اتباع نهج متسق شامل منسق.

٦٦ - ومن خلال زيادة التركيز في منظومة الأمم المتحدة على هذه المسألة على النحو المبرز أعلاه، توجد الحاجة وتتاح فرصة على السواء لزيادة توضيح الأمم المتحدة لترتيباتها للحوكمة بشأن الهجرة،

(١٨) انظر مشروع التعليق العام المنقح بشأن تطبيق المادة ٣ من الاتفاقية في سياق المادة ٢٢، وهو متاح من الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/HRBodies/CAT/Pages/GCArticle3.aspx.

(١٩) انظر A/HRC/34/31 و A/HRC/34/CRP.1. وانظر أيضاً حوار مجلس حقوق الإنسان التفاعلي المعزز بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين في سياق حركات النزوح الكبرى.

(٢٠) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ”توصيات لمعالجة حقوق الإنسان للمرأة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية“ (٢٠١٧).

(٢١) انظر الرابط <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002465/246558e.pdf>.

أخذة في الاعتبار إعلان نيويورك، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والخطة الحضرية الجديدة للقرن الحادي والعشرين، والحوارات الرفيعة المستوى الدورية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والمناقشات بشأن الهجرة في لجنتي الجمعية العامة الثانية والثالثة، ومجلس حقوق الإنسان، والآليات الإشرافية التابعة لمنظمة العمل الدولية.

٦٧ - وتشمل الأمثلة الأخيرة للجهود الرامية إلى تحسين الاتساق التوجيهات التي جمعتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وتوفر مشورة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لمعالجة الهجرة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبوجه أعم، تُبذل جهود عديدة ترمي إلى تعزيز اتساق الأنشطة المتصلة بالهجرة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. ويرد فيما يلي استعراض لهذه الجهود.

٦٨ - أيد الأمين العام في عام ٢٠٠٦ المجموعة العالمية المعنية بالهجرة بوصفها مبادرة غير رسمية لإنشاء فريق رفيع المستوى لوكالات الأمم المتحدة التي تشارك في أنشطة متصلة بالهجرة. وتعمل هذه المجموعة بناء على توافق آراء جميع أعضائها البالغ عددهم ٢٢ وبناء على امتلاكهم زمام الأمور على نحو مشترك. ويركز عمل المجموعة الجماعي على تشجيع اعتماد نُهج أكثر تنسيقاً فيما يتعلق بمسألة الهجرة الدولية، بما في ذلك من خلال إصدار بيانات وتقارير وتوجيهات مشتركة.

٦٩ - وقد حدد دور الممثل الخاص المعني بالهجرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ مع تعيين بيتر ساذرلاند. وروّج الممثل الخاص لخطة الأمم المتحدة للهجرة من أجل حوار عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣ الرفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وعمل بوصفه الصلة الأساسية بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وقدم المشورة للأمين العام بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وشجع التعاون الدولي بشأن مسائل من قبيل حماية المهاجرين المتضررين بالأزمات وإدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقدم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة في تقريره الذي يشار إليه عادةً بوصفه "تقرير ساذرلاند" (A/71/728)، توصيات لتحسين التعاون الدولي بشأن إدارة الهجرة.

٧٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، عيّن الأمين العام لوزير آرور ممثلته الخاصة الجديدة المعنية بالهجرة. ويجمع منصبها بين الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المستشار الخاصة لمؤتمر القمة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، والمستشار الخاص المؤقت المعني بمتابعة مؤتمر القمة، وبين دور الممثل الخاص السابق المعني بالهجرة. وتشمل وظائفها الموسعة تقديم المشورة الدعوية والسياساتية بشأن الهجرة الدولية؛ وتنسيق عمل الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية من أجل تنفيذ إعلان نيويورك؛ وهي تتولى، بصفتها الأمينة العامة لمؤتمر عام ٢٠١٨ الحكومي الدولي، الذي يُقصد به أن يفضي إلى اتفاق عالمي بشأن الهجرة، قيادة الأعمال التحضيرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتلك العملية وتقديم الدعم لها.

٧١ - وأيّدت الجمعية العامة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في حوار عام ٢٠٠٦ الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بوصفه عملية غير رسمية وغير ملزمة وطوعية وتقودها الحكومات لمعالجة أوجه الترابط بين الهجرة والتنمية بطرائق عملية. ويُعقد المنتدى سنوياً تقريباً منذ عام ٢٠٠٧ ويجذب الآن أكثر من ١٥٠ بلداً، فضلاً عن مراقبين من المنظمات الدولية، ويشجع العمل مع المجتمع

المدني والقطاع الخاص. ويجري إطلاع الأمم المتحدة على موجز أعمال المنتدى وعلى التوصيات المنبثقة منه، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٧٠/٦٢.

٧٢ - والحوار الدولي بشأن الهجرة الذي تنظمه المنظمة الدولية للهجرة كل سنتين هو المنتدى الرئيسي لأعضائها وللدول ذات مركز المراقب لديها ولغيرها من أصحاب المصلحة منذ عام ٢٠٠١ لإجراء حوار بشأن سياسات الهجرة.

٧٣ - وتجمع العمليات التشاورية الإقليمية بين ممثلي الدول، والمنظمات الحكومية، وكذلك المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات، لإجراء حوارات غير رسمية وغير ملزمة بشأن المسائل المتصلة بالهجرة. وتوجد حاليا ١٤ عملية تشاورية إقليمية تمثل جميع المناطق تقريبا^(٢٢).

٧٤ - ويتيح الاتفاق العالمي المقبل بشأن الهجرة فرصة لتحقيق مزيد من الاتساق في الجهود المتعددة الأطراف لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، أخذا في الحسبان العلاقات القانونية وعلاقات العمل الأوثق، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بين المنظمة الدولية والهجرة والأمم المتحدة بصفتها منظمة ذات صلة "لها دور رائد عالمي في مجال الهجرة" (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٧٠، المرفق، المادة ٢، الفقرة ١). وزيادة الكفاءة، والفعالية التشغيلية، والاتساق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في إعلان نيويورك تستلزم تجاوز الترتيبات الحالية وتحقيقها في سياق بذل الأمين العام جهودا أكبر بشأن الإصلاح الإداري. واستنادا إلى التوجّه المبين في الإعلان، تبحث الأمم المتحدة السبل التي يمكن بها ترشيد عملياتها وتسلسل سير عملها، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وكفالة تقديم أقصى قدر من الدعم التشغيلي والمعياري للدول الأعضاء في تحسين حوكمة الهجرة الدولية.

٧٥ - ولكون العملية التحضيرية للاتفاق العالمي بشأن الهجرة جارية، سيكون من السابق لأوانه بلورة سبل تحقيق زيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية والاتساق على نطاق المنظومة هذه بلورة أوفى. وسيبين مزيد من الأفكار بشأن هذه المسألة في تقرير الأمين العام المقبل على النحو الصادر به تكليف في القرار ٢٨٠/٧١.

رابعا - طرق تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص

٧٦ - من الممكن أن تساعد شراكات فعالة بين المؤسسات المالية الدولية^(٢٣)، والقطاع الخاص، والأمم المتحدة في تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في إعلان نيويورك من أجل كلا الاتفاقين. فلدى المؤسسات المالية الدولية طائفة واسعة النطاق من الخدمات التمويلية والمعرفية والاستشارية، ولديها القدرة على حشد التمويل العام والخاص والاستفادة منهما. ويعزز القطاع الخاص الابتكار والمرونة في نوع المشاركات ونطاقها على السواء. وللأمم المتحدة دور معياري ودور في مجال وضع السياسات، ولديها صلاحية الدعوة لعقد اجتماعات، وعتبة مخاطرة عالية للعمل في السياقات الهشة. ويجب أن يكفل

(٢٢) انظر الموقع الشبكي www.iom.int/about-rcps.

(٢٣) مع أن وصف المؤسسات المالية الدولية العام يُستخدم في هذا الفرع، من المعترف به أن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هي وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة وأن مصارف التنمية المتعددة الأطراف ليست كذلك. وتلك المصارف هي مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية.

الثلاثة أن تدعم أي استراتيجية أو عمل يقومون به القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بتداعيات الإجراءات التي يتخذونها. ومشاركة القطاع الخاص ليست بديلا عن مسؤولية الدولة عن الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان.

عمل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في سياق التشريد القسري

٧٧ - لقد عززت الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية شراكتها بشأن التشريد القسري والصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي تعزيزا كبيرا في العامين الماضيين. وكان عمل المؤسسات المالية الدولية بشأن مسائل الهجرة بوجه أعم أقل تحديدا، بحيث كانت الفوائد تتحقق بصفة رئيسية من أنشطة الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

٧٨ - وفي سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و "خطة من أجل الإنسانية" (انظر A/70/709، المرفق)، التزم عدد من مصارف التنمية المتعددة الأطراف بالعمل معاً للتصدي لأزمة التشريد القسري العالمية، واستكمال الجهود الإنسانية والدبلوماسية والأمنية والمتعلقة بحفظ السلام الجارية، والاستفادة من خبرتها الإنمائية^(٢٤).

٧٩ - وجدد الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٧ إطار شراكتهم من أجل حالات الضرر بأزمات، وذلك اعترافا منهما بالأدوار التكميلية لمنظمتيهما في سياقات هشاشة الأوضاع والنزاع والعنف والكوارث^(٢٥).

٨٠ - وأصدر البنك الدولي، في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقريرا رئيسيا عن التشريد القسري خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، قدّم رؤية أطول أجلا للتعامل مع أثر تحركات اللاجئين^(٢٦). وخصص البنك الدولي بليونين من دولارات الولايات المتحدة لدعم البلدان المضيفة للاجئين، بوصف ذلك أحد مكونات مخصص المؤسسة الدولية للتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، الذي يوفر تمويلا تساهليا للبلدان المنخفضة الدخل لتعزيز تقدمها الإنمائي (انظر الفقرة ١٩ أعلاه). وتصديا للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل المتضررة بحركات نزوح اللاجئين الكبرى، أطلق البنك الدولي التسهيل العالمي للتمويل التساهلي،

(٢٤) ورقة مشتركة مقدمة من مصارف التنمية المتعددة الأطراف، "أزمة التشريد القسري" (٢٠١٦)، وهي متاحة من خلال الرابط <http://pubdocs.worldbank.org/en/870431464026133311/Joint-MDB-paper-displacement-final.pdf>؛ والبنك الدولي، "بيان مشترك مقدم من مصارف التنمية المتعددة الأطراف في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني استجابة لأزمة التشريد القسري"، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، وهو متاح من الموقع الشبكي www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/05/23/joint-statement-by-the-multilateral-development-banks-at-the-world-humanitarian-summit.

(٢٥) يستند الإطار إلى إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل حالات الأزمات وما بعد الأزمات التي وقّعها الأمين العام ورئيس البنك الدولي في عام ٢٠٠٨، وهو ترتيب تكميلي عملا باتفاق عام ١٩٤٧ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي.

(٢٦) البنك الدولي، *Forcibly Displaced: Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and their Hosts* (واشنطن، العاصمة، ٢٠١٧).

الذي يستند إلى تجربة تسهيل التمويل التسهلي من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتوفير تمويل للمشاريع الإنمائية لدعم المجتمعات المضيفة واللاجئين، وسد الفجوة بالمساعدة الإنسانية^(٢٧).

٨١ - ويقدم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية للبلدان المتضررة بأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد وُفق على خمسة ترتيبات تمويلية في المنطقة في عام ٢٠١٦ من بينها ترتيب احتياطي من أجل العراق واثمانات تحوطية واثمانات للسيولة من أجل المغرب. وأقر الصندوق تسهيلات تمويلية موسعة من أجل الأردن وتونس ومصر. وخارج نطاق المنطقة، أقر برنامج يرصده خبراء الصندوق من أجل الصومال وتسهيل ائتماني ممدد من أجل أفغانستان.

عمل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في سياق الهجرة القانونية وغير القانونية

٨٢ - يساهم عمل المؤسسات المالية الدولية في مجالي الحد من الفقر والتنمية في التصدي للعوامل الدافعة للهجرة غير القانونية. وقد قدمت تلك المؤسسات دليلاً هاماً على الأثر الاقتصادي الإيجابي للهجرة القانونية.

٨٣ - وركزت المؤسسات المالية الدولية على إمكانات نظم الاستثمارات للمغتربين وتساعد الدول على الإبلاغ عن تحويلات المهاجرين المالية والاستفادة منها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، نظم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الدولي الطبعة الخامسة من المنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية لتمهيد السبيل للاستفادة من الأثر الإنمائي للتحويلات المالية ولدراسة العقبات التنظيمية وغيرها من العقبات القائمة التي تحول دون زيادة فعالية إجراء التحويلات.

عمل الأمم المتحدة والقطاع الخاص فيما يتجاوز الدعم المالي

٨٤ - في السنوات الأخيرة، تطور عمل القطاع الخاص من أجل اللاجئين بحيث تجاوز تقديم الدعم المالي ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى إتاحة فرص اقتصادية للاجئين وللمجتمعات المضيفة، وتطبيق الخبرة الفنية والابتكار للتصدي للتحديات التشغيلية. ويجسد إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ذلك وأصبح القطاع الخاص شريكاً بالغ الأهمية في تطبيقه. وفي هذا الصدد، وقّعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطاباً نوياً مع غرفة التجارة الدولية وتستكشف سبل التعاون على الصعيدين العالمي والوطني، مركزة على البنية التحتية، والتدريب والتوظيف، والدعوة، والدعم بالموارد ودعم إعادة التوطين.

٨٥ - وقد جمع مؤتمر قمة كوناكورديا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أكثر من ٢٠٠٠ من قادة الفكر لتحديد السبل التي يمكن من خلالها أن يساهم القطاع الخاص في إيجاد حلول مستدامة للاجئين. وركز

(٢٧) تسهيل التمويل التسهلي من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي أعلن عنه خلال الاجتماعات الربيعية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦، من خلال شراكة بين مجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يقدم الدعم للأردن ولبنان للتعامل مع أثر وجود لاجئين سوريين لديهما، وذلك بهدف جمع بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كتبرعات خلال السنوات الخمس القادمة. وللتسهيل العالمي للتمويل التسهلي هدف تمويلي على مدى السنوات الخمس القادمة هو تقديم تمويل تساهلي بقيمة قدرها ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وتقديم منح بقيمة قدرها ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

المتنّدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بصفة منتظمة على الهجرة، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام سلاسل الإمداد والدعاية الأخلاقية للتصدي لكرهية الأجانب.

٨٦ - وتوجد أمثلة لشركات تدعم اللاجئين عبر القطاعات والمناطق الجغرافية. فقد تشاركت مؤسسة آيكيا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد ملاجئ مؤقتة وخفيفة الوزن ونمطية للطوارئ. ولشركة كوريا تيليكوم شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمقيمين في مناطق معزولة. وفي الأردن، وُقِر الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وشركة زين للاتصالات، والفيسبوك الربط المجاني بالإنترنت لمراكز اللاجئين المجتمعية.

٨٧ - ولدى شركات الأمم المتحدة مع القطاع الخاص إمكانية التأثير الإيجابي في حياة المهاجرين. فاحتفالا باليوم الدولي للتحويلات المالية العالمية، اتخذ أكثر من ٩٠ منظمة من منظمات تحويل النقود، تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من القطاع، وشبكات هواتف محمول عالمية، وشبكات هواتف محمول فردية، والمصارف التي تتعامل مع الأفراد والمؤسسات الصغيرة إجراءات ملموسة من أجل الحد من تكاليف التحويلات المالية. فعلى سبيل المثال، تنازلت بعض منظمات تحويل النقود المشاركة عن رسوم التحويل لعدة أيام حول المناسبة.

٨٨ - وينبغي ألا تتسبب الشركات أو تُسهم في أذى في عملياتها وعلاقاتها، حتى دون قصد. ويوفر اتفاق الأمم المتحدة العالمي إطاراً للشركات للعمل على نحو مسؤول وذلك باحترام الحقوق العالمية والسعي إلى إتاحة فرص لتعزيز أهداف الأمم المتحدة، بما في ذلك بإدماج اللاجئين والمهاجرين وتمكينهم.

سُبل تعزيز المشاركة

٨٩ - من الصعب تحديد المدى الفعلي للتعاون القائم حول الهجرة، لأن كثرة من الأنشطة ذات الصلة تشكل جزءاً من مشاريع أوسع نطاقاً أو لا توصف تحديداً بأنها متصلة بالهجرة.

٩٠ - وعلاوة على ذلك، تستحدث المؤسسات المالية الدولية أدواتها للمشاركة في آليات الهجرة والتنسيق، على نحو مستقل عن الأمم المتحدة، في مجالات من قبيل العمل التحليلي والمشاريع الاستثمارية لتعزيز النظم الصحية والتعليمية، ومشاريع البنية التحتية، وتقديم الدعم للتمويل البالغ الصغر.

٩١ - ولتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وتعظيم أثر التمويل المتعلق بالهجرة، ينبغي استكشاف إمكانية تحسين التنسيق، والتخطيط وتحديد الأولويات على نحو مشترك، وتحسين إدارة البيانات المتعلقة بالتمويل المتصل بالهجرة.

٩٢ - ويتخذ عدد من الشركات بالفعل إجراءات للتعامل مع حركات النزوح الكبرى بتقديم ما تشدّد إليه الحاجة من دعم مالي وعيني إلى الأمم المتحدة. وباستطاعة خبرة القطاع الخاص التقنية والعملية أن توفر، عدا عن مساعيه الخيرية، حلولاً ابتكارية للتحديات التي تتراوح من الرعاية الصحية إلى الربط والتعليم وإلى التوظيف. وعلاوة على ذلك، تشجّع الشركات التي توجد لديها عمليات أو سلاسل إمداد في بلدان تُفرز مهاجرين ولاجئين أو يمرون عبرها أو تستقبلهم على القيام بجملة أمور من بينها تنفيذ سياسات وممارسات شاملة لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب. واقترح في تقرير ساذرلاند "إنشاء مرفق لتمويل الهجرة، يكون الغرض منه هو توجيه ما تقدمه الدول والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية

المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من تمويل ومساعدة تقنية، وذلك لضمان أن تكون جميع الدول مجهزة للوفاء بالالتزامات المتصلة بالهجرة التي تعهدت بها في خطة عام ٢٠٣٠“ (انظر [A/71/728](#)، الفقرة ٧٢). ورئي أن مرفق التمويل هذا من شأنه أن يعزز التنسيق بين الجهات المانحة والأمم المتحدة ويكفل تخصيص الموارد للدول الأكثر تضررا بالهجرة.

٩٣ - وإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تساعد منابر تنسيق الفرص التشغيلية التي تتيحها المؤسسات المالية الدولية، وتحديدًا بشأن التحويلات المالية واستثمارات المغتربين، على الاستفادة من الأثر الإنمائي لسوق التحويلات المالية السنوية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي تقدّر بأن قيمتها تبلغ ٤٤٥ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة^(٢٨). ومن الممكن أن تيسر هذه المنابر التعلّم المتبادل والتنسيق بين المؤسسات المالية الدولية بشأن المبادرات والعمليات الرئيسية التي تستجيب لأهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية، التي تؤدي فيها التحويلات المالية دوراً رئيسياً.

خامسا - خاتمة

٩٤ - يتيح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، وكذلك التقدم المحرز في المضي قدماً بالالتزامات المشتركة الواردة في إعلان نيويورك، فرصة حيوية لتعزيز التعاون والشراكة الدوليين بشأن مسائل ذات أهمية بالغة. فوجود اتفاقين عالميين ناجحين لهما منجزات تشغيلية متوخاة سيعزز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وهي ركائز الأمم المتحدة التأسيسية الثلاث. وهما سيؤكدان كرامة الإنسان الواجبة لجميع المهاجرين ويعبران عن روح التضامن، على النحو الوارد في دياجاجة ميثاق الأمم المتحدة.

٩٥ - وفي ذلك الصدد، ولمواصلة الوفاء بوعده إعلان نيويورك، ينبغي أن يسترشد كلا الاتفاقين العالميين بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويعالجا الأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى من خلال زيادة الجهود الرامية إلى الحيلولة مبكراً دون نشوء حالات أزمات، وينبغي أن تدعمهما دبلوماسية وقائية. وسيستند الاتفاقان إلى الأطر القانونية الدولية. وفي السياسة والممارسة على السواء، يجب احترام حقوق الإنسان للجميع، ومن بينهم اللاجئين والمهاجرون، وحمايتهم.

٩٦ - وسيقدم التقرير المقبل للأمين العام، على النحو الصادر به تكليف في قرار الجمعية العامة [٢٨٠/٧١](#)، أفكاراً ملموسة كمساهمة في المسودة الأولى للاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، استناداً إلى الخبرة الفنية والخبرة العملية المكتسبتين حتى الآن في ميدان الهجرة من داخل الأمم المتحدة ومن خارجها على السواء. وستحدد تلك الأفكار بعض التحديات الأساسية التي تنطوي عليها الهجرة الدولية وتوصي بالسبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الدول الأعضاء على أفضل نحو في متابعة الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

(٢٨) عقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اجتماعاً في عام ٢٠١٥ بشأن موضوع مماثل، أعربت فيه جميع المنظمات المشاركة عن استعدادها لدعم عملية غير رسمية. ولكن غُلق عقد ذلك المنبر لكون عدد من العمليات ذات الصلة جارية بالفعل، من بينها أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين.

٩٧ - وسيستند وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، والتجارب والدروس المستفادة في تنفيذه، والمعارف الغزيرة والممارسات الجيدة المتبادلة كجزء من المناقشات المواضيعية. وستكون مسودة مقترحة موضوعاً لمشاوَرات تُعقد بين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة وتبدأ في شباط/فبراير ٢٠١٨. وهذه المشاوَرات سيُستَرشد بها في الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين، الذي سيُدْرَج في التقرير السنوي الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ لتُنظر فيه أثناء دورتها الثالثة والسبعين بالاقتران مع قرارها السنوي بشأن المفوضية.
